

وهو المذهب طاع الزهد وجرى عليه ابن المقري  
وان كان ظاهر نص الامر وغيره عدم التحريم لان ما يصل  
الي الجوف في كل رضعة غير مقدارها قالوا لو لم يحصل  
في جوفه الا خمس قطرات في كل رضعة قطرة حرم والشروط  
الثاني ان **ترضعه خمس رضعات** لما روي مسلم عن  
عائشة رضي الله تعالى عنها كان فيما انزل الله في القرآن  
عشر رضعات معلومات يخرج من فسخ خمس معلومات  
فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ  
من القرآن اياي يتي حكمن او يعرفهن ما لم يلقه الشح  
وقيل يكفي رضعة واحدة وهو مذهب ابي  
حنيفة ومالك والخمس رضعات ضبطها بالعرف  
اذ لا ضابط لها في اللغة ولا في الشرع فراجع فيه الي  
العرف كالحزب السرة فما قصي بكونه رضعة  
او رضعات اعتبر وادفلا ولا خلاف في اعتبار كونها  
**متفرقات** عرفا فلو قطع الرضيع الارضعات بين كل  
من الخمس اعراضا عن الثدي بقدر عملا بالعرف  
ولو قطعت عليه المرضعة لسفل وطالته ثم عادته

ب

111  
لا في اصل الرضعة لان الرضاع يعتبر فيه فعل المرضعة  
والرضيع على الافراد بدليل ما لو امرت بضع على امرأة نائمة  
او اهرته لينا وهو نائم واذ ثبت ذلك وجب ان يعتد  
بقطره لا يعتد بقطعه ولو قطعه له هو او نحوه كنومه  
خفيفة او تنفس او ازدياد ما حمله من اللبن في فيه وعاد  
في الحال لم يعتد به بل كل رضعة واحدة فان طال الربو  
او نومه فان كان الثدي في فيه رضعة واحدة لا فرضعات  
ولو تحول الرضيع بنفسه او تحولت المرضعة في الحال  
من ثدي الي ثدي او قطعت المرضعة لسفل خفيف  
ثم عادت لم يعتد به <sup>صا</sup> فان لم يتحول في الحال تعدد  
الارضعات ولو حلب منها لبن دفعة ووصل الي جوف  
الرضيع او دماغه باي جارا واسقاط او غير ذلك في  
خمس مرات او حلب منها حنثا او او حرة الرضيع دفعة  
رضعة واحدة في الصورتين اعتبارا في الاولى بحالة  
الانفصال من الثدي وفي الثانية بحالة وصوله الي  
جوفه دفعة واحدة ولو شك في رضيع هل رضيع حيا  
او قتل او هل رضيع في حولين او بعدهما فلا تحريم لان اصل